الهندسة الانتخابية وتحسين الاداء البرلماني

خير الله سبهان عبد الله الجبوري
مدرس مساعد/ جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية
kheralla_aljuboury@yahoo.com

الاستلام: ٢٠٢٠/١/٢٦ القبول: ٢٠٢٠/٣/١٧

مستخلص البحث

إن اية دولة تحاول الوصول الى مرحلة متقدمة في مسار التحول الديمقراطي لا بد لها ان تختار او تهندس نظام انتخاب يعمل على تحقيق التمثيل الحقيقي لكل مكونات شعبها. لذلك تحتاج الدول التي نشأ فيها النظام الديمقراطي حديثاً الى هندسة نظامها الانتخابي وفقاً لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما ينعكس بشكل ايجابي على اداء البرلمان. فالنظام الانتخابي يعد الركيزة الاهم لبناء دولة ديمقراطية وهو الذي يحفز الناخبين للتوجه الى صناديق الاقتراع والتي بدونها يفقد النظام الديمقراطي مضمونه ومحتواه. فالنظام الانتخابي يعكس البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يوجد فيها، كما انه يستعمل لأغراض ايجابية في الدولة، ويؤدي دوراً مهماً في تحديد طبيعة قوة أو ضعف البرلمان وذلك انطلاقاً من تأثيره على طبيعة دور البرلمان سواء الرقابي أم التشريعي.

الكلمات المفتاحية: الانتخاب؛ البرلمان، النظام الانتخابي؛ الهندسة الانتخابية.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Electoral Engineering and Enhancing of Parliamentary Performance

Khairallah S. Abdullah Al-Juboory
College of Political Sciences/ University of Mosul
kheralla_aljuboury@yahoo.com

Received: 26/1/2020 **Accepted: 17/3/2020**

Abstract

Any state that intends to gain a progressive level of democratic transition has to choose or engineer an electoral system that can implement the real representation of the population. So, the newly democratic states need to engineer their electoral system according to their political, social, economic and cultural conditions. The result of this process should be reflected positively on the performance of parliament. The electoral system is the main base in the construction of a democratic state as such a system encouraging people to vote; without voting, the democratic system would lose its meaning and content. Any electoral system reflecting its own political, social and cultural structure, and executing a significant role in determining the strength or weakness of parliament through its influence on supervisory and legislative responsibilities of the legislative authority.

Keywords: Election; Parliament; Electoral system; Electoral Engineering.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

تعد الهندسة الانتخابية بمثابة حجر الاساس للدول التي تسعى الى ايجاد نظام يمثل الجميع ويضمن حقوقهم. فالهندسة الانتخابية لا بد لها ان تحقق المساواة للجميع، لا سيما المكونات المحرومة والمهمشة، ولا بد لها أن تعزز المشاركة الحقيقية والمؤثرة في السياسات الحكومية. ولا يمكن للعملية الديمقراطية أن تكتسب قيمتها إلا اذ توفر نظام انتخابي يضمن مشاركة كل الشرائح الاجتماعية. فالانتخاب هو عماد النظام الديمقراطي والقاعدة الرئيسة لكل عملية اصلاح اداري واجتماعي وسياسي وهو مصدر السلطة وشرعيتها. ومن ثم لا بد من هندسة النظام الانتخابي وصيانته والحفاظ عليه من أي انحراف قد يشوبه، لا سيما في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية المتغيرة باستمرار.

اولاً: أهمية البحث: تكمن أهمية موضوع البحث في الخوض بعملية هندسة نظام تمثيلي يضمن مشاركة عادلة لكل المكونات عبر نظام مستدام وحقيقي يعبر عن اختيارات الشعب ويسعى الى التوفيق بين نظام الانتخاب والبيئة التي تحيط به ثقافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً بالشكل الذي يجعله قابلا للتطبيق ومناسبا للظروف المتغيرة.

ثانياً: مشكلة البحث: كيف يمكن تصميم نظام انتخابي يتلاءم مع بيئته بما يعزز دور البرلمان التشريعي والرقابي، وكيف يؤثر النظام الانتخابي على تشكيل حكومة الاغلبية البرلمانية أو حكومة ائتلافية؟

ثالثاً: فرضية البحث: يفترض الباحث أن تصميم النظام الانتخابي بشكل جيد ومتوافق مع الإطار المؤسسي يزيد من فرص تحسين اداء البرلمان.

رابعاً: منهج البحث: تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي فضلاً عن الاستعانة بالمنهج الوصفي.

خامساً: هيكلية البحث: انتظم البحث في ثلاثة مطالب ومقدمة وخاتمة، تناول المطلب الأول إطارا نظريا مفاهيميا، وتطرق المطلب الثاني الى نظم الانتخاب، أما المطلب الثالث فقد جاء تحت عنوان تصميم النظام الانتخابي واثره على الاداء البرلماني.

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (205-230)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

المطلب الاول: اطار نظري مفاهيمي

لغرض التعرف على مصطلحات البحث سيتم تقسيم هذا المطلب الى: الانتخاب، والهندسة الانتخابية.

اولاً: الانتخاب

يعد الانتخاب في جوهرة وسيلة لمشاركة الشعب في ادارة الشؤون العامة عبر الهيئات المنتخبة. فالانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة بشكل شرعي، سواء كان ذلك على سبيل التقليد في بعض الانظمة أم مبدأ راسخا في بعضها الاخر لا سيما الانظمة الليبرالية. فالانتخاب هو أحد افرازات الحياة المشتركة للمجتمعات البشرية، هذه الحياة التي ادت الى حدوث صراعات عنيفة ومريرة، كان سببها الاساسي الاختلاف الطبيعي بين تطلعات الافراد لا سيما اختلاف مراكزهم في المجتمع بين فئة حاكمة وفئة محكومة. هذا الاختلاف كان يعالج في السابق عبر الثورة والصراع والحرب، ومن ثم انتقل وبصورة تدريجية عبر تلك الوسيلة من اجل اضفاء طابع سلمي لهذا الصراع. فكان الحل يكمن في اللجوء الى تقاسم السلطة في المجتمع وهذا الامر يتطلب اختيار الرجل الكفوء والبرنامج الافضل لتسيير الشؤون العامة في المجتمع، ثم انتقل الاعتماد على الانتخاب من اجل تنظيم جديد للسلطة في المجتمع يقوم على اساس التداول السلمي لها[١].

فالانتخاب وسيلة حضارية متطورة وتمارس في اغلب الامم والشعوب المتقدمة والتي هي في طور التقدم[٢]، وهو وسيلة مهمة في عملية بناء الديمقراطية[٣]، وهو نمط لتخويل السلطة يرتكز على اختيار يتم عبر الاقتراع أو التصويت. ويعد الوسيلة الرئيسة او الوحيدة للوصول الى الحكم في النظم الديمقراطية المعاصرة التي تسعى لتحقيق حق المشاركة السياسية من قبل ابناء الشعب[٤]. فهو المدخل للنظام الديمقراطي، والضامن لعدم تفريغ النظام الديمقراطي من محتواه[٥]. ويعرف الانتخاب بانه: اختيار شخص ما ليكون ممثلا عن الاخرين. ويعرف ايضاً بانه: طريقة يتم فيها اختيار شخص معين من اجل تولي منصب معين عبر اختيار الناخبين له، أي المؤهلين للتصويت بموجب قواعد واجراءات

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (205-230)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

النظام الانتخابي. فالانتخاب هو: تمكين الجماهير من اختيار نواب يمثلونهم ويعبرون عن تفضيلاتهم وعن الكيفية التي يجب ان يحكموا بها[٦]. وهو عملية صنع القرار والتي يقوم بها الشعب باختيار فرد منهم لتولي منصب رسمي. وهي الطريقة التي تتبعها الانظمة الديمقراطية من أجل شغل المقاعد في البرلمان، واحياناً في السلطة التنفيذية والقضائية، والحكم الاقليمي والمحلي[٧].

ثانياً: الهندسة الانتخابية

لقد تزايد الاهتمام من قبل الخبراء والمتخصصين في مسألة تصميم النظم الانتخابية، إذ تم دراسة هندسة الانتخاب بوصفها حزمة اصلاحات تطور نظام الحكم في الدولة، وفي النظم الديمقراطية القديمة تم دراستها على انها إصلاحات لترسيخ الديمقراطية وحل المشكلات المتعلقة بالاستقرار الحكومي. لكن أهداف وأبعاد تلك الهندسة في وطننا العربي، وجدت من اجل إعادة أنتاج الانظمة الاستبدادية، كما أن الانتخابات لم ينتج عنها نظام ديمقراطي حقيقي بل اصبحت وسيلة للسيطرة والهيمنة على السلطة[٨]. فإذ كانت الهندسة السياسية[*] تعني علم بناء الدولة، عبر تخطيط شامل وواسع للمجتمع والسلطة يؤدي الى انتقال الدولة من حالة التأخر الى حالة التقدم او من مرحلة متقدمة الى اخرى اعلى منها مع وضع آليات استدامة لعملية التقدم[٩]، فإن الهندسة الانتخابية، تعني ترسيخ الديمقراطية ورفع التمثيل السياسي[١٠]، وهى تحتاج إلى مهندس سياسي ماهر يفهم تركيبة المجتمع وأوزانها، وعبرها يمكن التوافق على التنسيق الانتخابي في الدوائر الانتخابية وتمثيل غالبية القوى السياسية في المجتمع[١١].

فالهندسة الانتخابية هي ترتيب إرادي واعٍ للنظام الانتخابي بما يتناسب ويستجيب للبيئة العامة المحيطة، ويؤدي الى انتاج مخرجات واضحة ومحددة من أجل المساهمة في تكوين بناء مؤسسي وسياسي جيد وكفوء. ومن ثم فإنها مقاربة وظيفية للانتخابات، بمعنى أنها ليست مقاربة هندسية رياضية بحته في الاصل، أنما تعد محاولة من أجل اصلاح وتحسين النظام الانتخابي الامر الذي ينعكس بشكل ايجابي على اداء البرلمان. فهي تسعى للتوفيق بين النظام الانتخابي

والظروف المجتمعية والبيئة المحيطة له. ولكن فاعلية الهندسة الانتخابية تبقى رهينة القبول المجتمعي والسياسي[١٢]. بناءً على ذلك الهندسة الانتخابية هي جزء من الهندسة السياسية وهي لا تعني فقط تنظيم الانتخابات بل هي تعيد اصلاح القديم وترميمه اذا كان فيه تصدع او هدم دون ازالة القديم نهائيا مثل(إعادة اعمار جسر او بناية فيها ضرر) هذا في علم الهندسة المعمارية والذي اخذ باحثوا علم السياسة منه.

ويقوم مفهوم الهندسة الانتخابية على ثلاث دعائم هي: التصميم والتأثير والاستباق، والتي توفر سياقا ديمقراطيا سياسيا ومؤسساتيا ومجتمعيا، يحقق تداولا سلميا للسلطة عبر انتخابات تنافسية شفافة ونزيهة وحرة[١٣].

وغالباً ما يكون للسياسيين، في الدول التي تعاني من التوترات والانقسام، بواعث قوية في أن يستعملوا الورقة الاثنية او الطائفية وقت الانتخابات، عبر اذكاء الولاءات الطائفية لتحريك الناخبين، مستعملة الخطابات المبالغ فيها من اجل الحصول على مكاسب انتخابية أكبر من تلك التي تحصل عليها القوى المعتدلة، ومن ثم تصل الى السلطة القوى المتطرفة سياسياً[*] وتكون النتيجة فشل الديمقراطية. ومن ثم فإن أية استراتيجية تسعى الى بناء نظام ديمقراطي حقيقي في مجتمع يسوده الانقسام ويعاني من الصراعات لا بد أن تتجنب هذا النمط وبدلاً من ذلك لا بد أن تسعى الى ايجاد وسائل لتعزيز الاندماج المجتمعي وتخفيف حدة الانقسام والتوتر بين ابناء المجتمع. ويتفق الخبراء والباحثون على أن الانظمة الانتخابية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تخفيف حدة التوتر والصراع وتعزز القيم الديمقراطية[١٤]، وهذا ما تقوم به الهندسة الانتخابية عبر ايجاد نظام انتخابي يتلاءم مع البيئة المجتمعية المحيطة به.

وفي العديد من الدول كانت تلك الهندسة هي المسؤولة عن اعداد انظمة انتخابية قادرة على تحسين معيار التمثيل، وتسعى الى تقوية الاحزاب الوطنية واضعاف الاحزاب الانفصالية انتخابياً، عبر رفع عتبة الانتخاب، واشتراط التواجد الحزبي في اكثر من مقاطعة[١٥]. وتعني الهندسة الانتخابية جملة من التأثيرات

المرغوبة في النظام الحزبي والنظام الانتخابي والبنية الحكومية، عبر ادخال تأثيرات مدروسة بهدف حل النزاعات والصراعات وبناء دولة القانون، وتحقيق الجودة الديمقراطية[١٦]* وتحسين التمثيل السياسي[١٧]. وهي لها معنيين مختلفين: المعنى الاول معنى نسقي حول امكانية تصميم نظام انتخابي يعمل على تحقيق ثلاثة اهداف رئيسة هي: الحوكمة، وتحسين التمثيل السياسي، والاستقرار الحكومي. والمعنى الثاني معنى توظيفي استغلالي عبر توظيف القوانين الانتخابية لصالح فاعلين سياسيين محددين[١٨]، اي تجديد شرعية الانظمة الاستبدادية.

فالهندسة الانتخابية مفهوم يقدم لنا مرتكزات اولية من أجل مناقشة موضوع جديد وهو الابتكار الانتخابي[١٩]** الذي يراعي خصوصيات كل مجتمع وقادر على تقديم حلول جوهرية ويستطيع التغلب على ثغراته اثناء التطبيق[٢٠].

ثالثاً: متطلبات الهندسة الانتخابية

إن بناء النظام الديمقراطي يفترض هندسة وتصميم نظام الانتخاب لكي يتوافق مع طبيعة المجتمع المطبق فيه، لذلك فإن تصميم هذا النظام يعد امراً مهماً في سياق التحول الديمقراطي، فلا يجب التعامل مع النظام الانتخابي بشكل منفرد، بل هو عبارة عن حلقة واحدة مرتبطة بقواعد استلام السلطة ونظم الحكم. فتصميم وهندسة نظام انتخابي ناجح يتطلب النظر الى الإطار المؤسسي ككل، لان اي تغيير في جزء معين من هذا الإطار من شأنه ان يؤثر على طريقة عمل المؤسسات الاخرى داخله. فالهندسة الانتخابية تتطلب تحقيق مجموعة من الاعتبارات وهي[21]:

١. **تحقيق مستويات التمثيل المتنوعة:** فلا بد من ان يكون التمثيل بعدة اشكال، مثل التمثيل الجغرافي بمعنى ان تحصل كل منطقة على ممثلين عنها في البرلمان، ويجب ان يكون التمثيل من كلا الجنسين، لذلك يجب ان تعكس تركيبة البرلمان التركيبة الكلية للمجتمع.

٢. **ان تكون الانتخابات في متناول الجميع:** من اجل نجاح هندسة النظام الانتخابي لا بد من تسهيل عملية الانتخابات، عبر تسهيل وصول الناخب الى مركز

الانتخاب، وتوضيح ورقة الانتخاب. فالمشاركة السياسية ترتفع نسبتها كلما ادت نتائج الانتخابات الى أثر حقيقي وفعال في ادارة الحكم.

٣. **تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل جيد:** لا بد من تقسيم الدوائر الانتخابية بما يتلاءم مع عدد السكان وعدد المقاعد المطلوب اشغالها، وهذه تعد خطوة مهمة من اجل نجاح النظام الانتخابي.

٤. **هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات:** ان وجود هيئة وطنية ومستقلة تقوم بعملية ادارة الانتخابات يعزز من عملية نجاح النظام الانتخابي.

٥. **اعتماد المعايير الدولية:** في العصر الراهن يتم هندسة نظم الانتخابات وفق العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالشؤون السياسية. وعلى الرغم من عدم وجود معايير موحدة ومحددة متفق عليها عالمياً لتصميم نظام الانتخاب إلا ان هناك توافق على تلك المعايير التي تشمل: انتخابات دورية ونزيهة وحرة، تضمن حق الاقتراع العام دون استثناء، فضلاً عن ضمانها لسرية الاقتراع وممارسته بعيداً عن الاكراه.

رابعاً: مبادئ الهندسة الانتخابية

عندما يتم اختيار أو هندسة نظام انتخابي معين فهناك العديد من المسائل التي يتطلب من النظام الانتخابي تحقيقها أو على الاقل المساهمة في قيامها، قد يتعلق الامر بفاعلية الاحزاب، أو تحقيق تحالفات متينة، أو الحصول على حكومة قوية ومتمكنة. ومن ثم، هناك مجموعة من المبادئ الاساسية التي يمكن للهندسة الانتخابية اعتمادها من اجل الحصول على نظام انتخابي افضل، ومن أهم هذه المبادئ الآتي[٢٢]:

١. **مبدأ الشفافية:** عندما يتم تصميم أو هندسة النظام الانتخابي لا بد أن يشمل هذا التصميم اجراءات وتفاصيل على درجة عالية من الشفافية، وعلى قدر عالٍ من الوضوح للأحزاب السياسية وللناخبين والمرشحين منذ البداية. فالشفافية والوضوح في هندسة النظام الانتخابي تمنع حدوث الارباك أو انعدام الثقة بالنتائج الناجمة عنه. فضلاً عن ذلك، فالشفافية مسألة مهمة جداً وضرورية في تصميم واختيار نظام

الانتخاب. ومن ثم فإن، مشاركة وجهات نظر وافكار كافة الشركاء بوضوح ودون معوقات اثناء عملية تصميم أو هندسة النظام الانتخابي أو عند اصلاحه أو مراجعته أو اعتماده، هذا الامر يؤدي الى مزيد من الشرعية للنظام الانتخابي.

٢.**مبدأ التمثيل:** إن تمثيل كافة مكونات المجتمع مسألة ضرورية ومهمة جداً، فعندما يتم تصميم أو هندسة النظام الانتخابي لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار التمثيل العادل المستند الى معايير مختلفة اثنياً وجغرافياً وايديولوجياً وحزبياً ... الخ[٢٣]. لذلك من الضروري الاخذ بعين الاعتبار التمثيل الجغرافي (المحافظات والمدن والقرى)، والتمثيل السياسي (بمعنى التمثيل الوظيفي للوضع السياسي القائم فلا يمكن لحزب ما اختاره نصف ناخبي الدائرة الانتخابية ولا يكون له تمثيل في البرلمان)، ولا بد من تمثيل المستقلين والتباينات الاجتماعية في المجتمع (فالبرلمان الذي لا يوجد فيه تمثيل للشباب والفقراء والنساء ومختلف فئات المجتمع لا يمكن ان يكون برلماناً يعكس حقيقة الامة)[٢٤].

٣.**مبدأ الشمولية:** عندما يتم هندسة نظام انتخابي يعتمد على الشمولية هذا يعني انه سوف يتمتع بفرص نجاح وقبول أكبر بوصفه نظاما عادلا وشرعيا ويعمل بطريقة شمولية إذ لا تستثني أحدا. فهو لا يقتصر على اتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المواطنين من أجل الإدلاء بأصواتهم، بل يمتد الى ضرورة ألا يعمل النظام الانتخابي على تمييز اية فئة او مكون أو مجموعة في المجتمع ولا يستثني احداً، مثل الأقليات وغيرها. ومن ثم كلما كانت عملية تصميم أو هندسة النظام الانتخابي أكثر شمولية، كلما أدى ذلك الى زيادة شرعيته. إذ أن ذلك يمكن المعنيين من تقديم اقتراحاتهم والمساهمة في البحث عن أكثر نظم الانتخاب ملاءمة من اجل حل المشكلات التي تعاني منها مجتمعاتهم[٢٥].

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (205-230)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

المطلب الثاني: انواع النظم الانتخابية

يتناول هذا المطلب: نظام الانتخاب النسبي، ونظام الانتخاب بالأغلبية، والنظم الانتخابية المختلطة.

اولاً: نظام التمثيل النسبي

وفقاً لهذا النظام ستحصل كل قائمة من القوائم الانتخابية المتنافسة على مقاعد في البرلمان حسب نسبة الاصوات التي فازت بها[٢٦]. واول دولة قامت بتطبيق هذا النظام بلجيكيا عام ١٨٨٩، فهو من أقدم النظم الانتخابية وتطبق الان اغلب الدول هذا النظام. فإذا افترضنا أن هناك دائرة انتخابية مخصص لها عشرة مقاعد في البرلمان، هذا يعني ان على كل حزب ان يقوم بتقديم قائمته الانتخابية بعشرة مرشحين، ويقوم الناخب بالتصويت لقائمة واحدة، فكل حزب سياسي سيحصل على مقاعد في البرلمان وفقاً لنسبة الاصوات التي فاز بها، فالحزب الفائز بـ (٦٠٪) من الاصوات يعني انه فاز بـ (٦) مقاعد برلمانية تشغلها الاسماء الستة الاولى في قائمة ذلك الحزب، وإذا حصل حزب آخر على نسبة (٢٠٪) من اصوات الناخبين هذا يعني ان حصته مقعدين يشغلها او اسمين في قائمته، وفي حال اللجوء الى نظام التمثيل بالقائمة المغلقة فاختيار الفائزين يتم حسب التسلسل في قائمة الحزب، أما في نظام القائمة المفتوحة فالاختيار يكون للمرشحين الذين فازوا بأعلى اصوات الناخبين[٢٧]. هذا يعني انه أكثر صدقا ودقة من نظام الاغلبية لأنه يمثل نسبة كبيرة من الارادة الشعبية. ولكن يعاب عليه انه يؤدي الى صعود مجموعة كبيرة من السياسيين ويشكل حكومة متعددة الاطراف وغالباً ما تتصف بالضعف[٢٨].

ثانياً: نظم التمثيل بالأغلبية/ التعددي

يقوم هذا النظام على اساس وجود دائرة انتخابية صغيرة يمثلها نائب واحد في البرلمان، إذ يقوم الناخبون باختيار المرشحين بشكل فردي عبر التصويت، سواء كان المرشحون يمثلون احزابا سياسية ام مستقلين. ووفقاً لنظام الاغلبية فالمرشح يفوز عندما يحصل على اعلى الاصوات مقارنة بالمرشحين البقية، بمعنى ان المرشحين الذين يحصلون على اعلى الاصوات هم الفائزون، حتى لو كانت

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (205-230)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

الاصوات الفائز بها المرشح اقل من (٢٥٪) من اصوات المشاركين في الانتخابات بعد تقسيم البلاد الى دوائر وتخصص المقاعد لكل واحدة منها حسب نسبة سكان تلك الدائرة. ويؤدي هذا النظام الانتخابي الى ظهور نظام الحزبين. وقد تعرض للعديد من الانتقادات منها انه لا يعكس بشكل دقيق الارادة الشعبية لأنه يغيب كثيرا من اصوات الناخبين ويحرم المرأة واحزاب الاقليات من التمثيل. أي انه نظام لا يحقق تمثيلاً لكل الفئات. مقابل هذا يمتاز نظام الاغلبية بسهولة التطبيق ويؤدي الى كتل كبيرة الوزن والحجم مما يعني انه يؤدي الى تكوين حكومة فعالة وقوية ومتماسكة، ويمتاز بأربعة انواع للتصويت هي[٢٩]:

١: **الفائز الاول:** في هذا النظام يتم اختيار الفائز بأعلى اصوات المقترعين مقارنة بالمرشحين الاخرين، فالمرشح يمكن ان يفوز دون أن يحصل على الاغلبية ويطلق على هذا النظام بـ (الاغلبية البسيطة). ومن الدول التي تطبق نظام الاغلبية البسيطة بريطانيا والهند.

٢: **نظام الجولتين:** هذا النظام قائم على اساس الانتخاب على جولتين، إذ تتم الجولة الاولى وفقاً لنظام التصويت بالأغلبية، ويفصل الجولة الاولى عن الثانية مدة اسبوع او اسبوعين، فإن لم يفُز اي من المرشحين كحد ادنى بنصف اصوات المقترعين يتم اجراء الجولة الثانية ويعلن فيها الفائز. ويتميز هذا النظام بانه يحفز على الائتلاف، ويعطي الناخب فرصة اخرى لاختيار مرشحه. ولكنه يحتاج الى وقت أكثر ويشكل عبءً مالياً كبيراً فضلاً عن انخفاض نسبة مشاركة الناخبين في الجولة الثانية.

٣: **التصويت البديل:** هنا يصوت الناخبون لمرشح واحد، ولكنهم يقومون بترتيب المرشحين الاخرين بشكل تنازلي حسب تفضيلاتهم، والمرشح الذي لا يحصل على الاقل على رقم تفضيلي يتم استبعاده، ويتم تكرار تلك العملية حتى يحصل مرشح واحد على اغلبية مطلقة من الاصوات. هذا النوع يتميز بانه أفضل نظام انتخابي للمجتمعات التي تعاني من الانقسام الكبير بين فئات المجتمع. ومن عيوبه انه بحاجة الى مستوى مرتفع من التعليم والوعي المجتمعي والثقافي بالحقوق السياسية.

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (205-230)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

٤: تصويت الكتلة الحزبية: وفقاً لهذا النوع يقوم كل حزب بوضع قائمة لمرشحيه ثم يختار المقترعون تلك القائمة الحزبية وليس للمرشحين، فالحزب الفائز بأعلى اصوات المقترعين يأخذ مقاعد تلك الدائرة كلها. ويتم اعتماد هذا النوع لضمان التمثيل العرقي المتوازن[٣٠].

ثالثاً: النظم المختلطة

هذه الانظمة تقوم بالجمع بين مكونات أكثر من نظام. فنظام النسبية المختلط يقوم على اساس جمع مكونين مختلفين احدهما نسبي والاخر يتبع نظام الاغلبية، فالجزء النسبي يستخدم لغرض تعويض اي خلل في التناسب قد يحدث نتيجة جزئه الاخر المتمثل بنظام يتبع نظام الاغلبية او غيرها، مما يؤدي الى ظهور نتائج مناسبة اكثر[٣١]. ويقوم النظام الانتخابي المختلط على اساس الجمع بين نظامين[٣٢]، إذ يقسم الى شقين، الاول يتم فيه انتخاب المقاعد عبر الناخبين وبطريقة الانتخاب الاغلبية (بالأكثرية) ومن ثم يفوز بالمقاعد المرشحين أو القوائم الفائزة بأعلى اصوات الناخبين في تلك الدوائر. والمقاعد المتبقية يتم انتخاب مرشحيها عبر النظام النسبي[٣٣]، وتنقسم هذه النظم الى[٣٤]:

١: **النظام الانتخابي المختلط المائل لنظام الاغلبية:** في هذا النظام يقوم الناخب باختيار مرشح واحد فقط، ويحق لكل حزب سياسي ان يخوض المنافسة بمرشحين لا تجمعهم قائمة واحدة بالضرورة والتصويت يكون فردياً والمقاعد تقسم وفقاً للأغلبية البسيطة.

٢: **النظام الانتخابي المختلط المائل الى النظام النسبي:** أي أن القائمة الفائزة بالأغلبية المطلقة تكون مقاعد تلك الدائرة كلها من نصيبها، وفي حال تساوي كل القوائم يتم اعتماد طريقة المعدل الاقوى.

٣: **النظام الانتخابي المختلط المتوازن:** في هذا النظام فإن الدائرة الصغيرة يتم فيها تطبيق نظام الاغلبية والدوائر الكبيرة تكون وفقاً للنظام النسبي.

ويبقى أن تصميم النظام الانتخابي له علاقة مباشرة ووثيقة مع طبيعة القوانين التي تنظم طريقة الحصول على السلطة ولها ارتباط وثيق بالنظام السياسي المطبق في الدولة[٣٥].

المطلب الثالث: تصميم النظام الانتخابي وأثره في الاداء البرلماني

تم تقسيم هذا المطلب الى: النظم الانتخابية التي تؤدي الى انشاء برلمان قوي، والنظم الانتخابية المؤدية الى انشاء برلمان ضعيف، وهندسة النظام الانتخابي في الهند.

اولاً: النظم المؤدية الى انشاء برلمان قوي

أثبتت التجارب الدولية أن النظام الانتخابي لا يبنى على فراغ، أنما يستند على مجموعة عوامل سياسية واجتماعية وثقافية خاصة بكل بلد. إذ لا يوجد نظام انتخابي جاهز وموحد يصلح لكل دول العالم، وإنما ينبغي أن تهندس كل دولة نظامها الانتخابي وفقاً لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحسب المستوى التعليمي السائد في البلد ودرجة تقدمها الحضاري. ومن ثم فإن النظام الامثل لهذا البلد هو النظام الذي يتم هندسته بشكل يجعل عيوبه أقل من مزاياه[٣٦]. فالأنظمة التي تبنت النهج الديمقراطي حديثاً يجب عليها تصميم نظام انتخابي من أجل اختيار اعضاء البرلمان وفقاً لمعايير الجنس والعرق دون تمييز طبقي وعنصري. فالنظام الانتخابي مهم جداً ويؤثر على الطريقة التي سيعمل بها البرلمان والنظام السياسي والاحزاب السياسية في البلاد[٣٧].

وتتأثر طبيعة النظام الحزبي كثيراً بالطريقة التي يتم فيها هندسة نظام الانتخاب، لا سيما عندما يتعلق الامر بالتماسك والانضباط الحزبي والاداء البرلماني. إذ يساهم تصميم بعض النظم الانتخابية في ظهور تيارات متعددة داخل كل حزب فتتصارع اجنحة الحزب المختلفة فيما بينها باستمرار، في حين تساهم نظم انتخابية اخرى بفضل هندستها نحو توحيد كلمتهم والابتعاد عن الانشقاقات الداخلية. فالهندسة الانتخابية تؤثر في سلوكيات القيادات السياسية وكيفية قيام الاحزاب بحملتها الدعائية، ومن ثم تحديد الجو السياسي العام. كما انها قد تدفع باتجاه تشكيل ائتلافات وتحالفات فيما بينها أو العكس تبتعد عن هذه الممارسة السياسية،

وقد توفر حوافز اكبر للأحزاب لتوسيع قاعدتها الشعبية على اوسع نطاق متاح، أو تقليصها في اطر محدودة ضمن نطاق صلة القرابة أو القبيلة[٣٨]. فالهندسة الانتخابية تؤثر على نشأة الاحزاب، وما إذ كانت سوف تتحالف مع بعضها البعض أم لا ومتى، فضلاً عن اثرها في احتمالية وصول الحزب للسلطة، ودورها في معالجة الانقسامات المختلفة داخل المجتمع [٣٩]. وتؤدي الاحزاب دورا فاعلا وحيويا في الدولة، وبتنوعها داخل البرلمان يتم تحقيق رغبات المواطنين، أما إذا تم تطبيق نظام انتخابي يبعد مشاركة بعض فئات المجتمع فإن الامر يؤدي الى عدم الاستقرار والتخلف، وهذا ما تشير اليه تجارب الدول العربية[٤٠].

فالهندسة الانتخابية تعد متغيرا اساسيا في تشكيل الاحزاب السياسية. إذ يؤدي نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية وبدورة واحدة الى تكوين نظام ثنائي الحزبية، لأنه يحفز المواجهة الحزبية ويقصي الاحزاب الصغيرة ويدفع بالناخبين نحو التصويت لأحد الحزبين المسيطرين على الحياة السياسية. ومن ثم تسند السلطة الى حزب الاغلبية ويكون الحزب مسؤولا امام البرلمان ورئيسه هو رئيس تلك الحكومة، أما الحزب الثاني يكون معارضة قوية للحكومة داخل البرلمان مما يساهم بشكل كبير في تحسين اداء البرلمان التشريعي والرقابي. في حين أن نظام الاغلبية على دورتين يؤدي الى نشوء التعددية الحزبية المعتدلة، إذ يرى موريس دوفرجية أن النظام الانتخابي يقف وراء جميع عوامل التعددية الحزبية ويعد عاملا اساسيا ويبقى تأثيره مستمراً. ومن ثم فالنظام الانتخابي بالأغلبية وعلى دورين يحفز قيام التعددية الحزبية المرن ويكرس التحالفات الحزبية. وقد اختلفت التعددية في تنظيمها ودرجة تشتتها، ففي هولندا وسويسرا نجد تعددية حزبية منظمة، وفي ايطاليا تعددية معتدلة وفي المانيا نجد تعددية فوضوية ومفرطة وفي فرنسا تعددية متوسطة التنظيم ويرجع هذا الاختلاف الى الظروف الخاصة بكل دولة[٤١]. فالنظام الحزبي في الدولة يتأثر بالطريقة التي يتم فيها تصميم نظام الانتخاب[٤٢]، إذ نجد أن الانظمة المطبقة لنظام الثنائية الحزبية تأخذ بنظام الانتخاب بالأغلبية وعلى

دورة واحدة مما يعني تقوية وتعزيز الاداء البرلماني[٤٣]، ولكنه بحاجة لتنظيم الاحزاب، ولابد أن يكون الناخبون على درجة عالية من الانضباط ومن ثم يعرض الناخب عن التصويت للأحزاب الصغيرة التي تخسر صوته حتماً مما يؤدي الى انقسام الرأي العام الى حزبين[٤٤]، ومن ثم فإن نظام الانتخاب بالأغلبية وعلى دورة واحدة يساهم في تعزيز الاداء البرلماني ويؤدي الى ايجاد برلمان قوي وفاعل[٤٥].

ثانياً: النظم الانتخابية التي تؤدي الى انشاء برلمان ضعيف

١- النظام النسبي

يمكن لكل حزب ان يشارك بالمنافسة الانتخابية دون حاجته للتحالف مع احزاب مستقلة ومستقرة. فالتمثيل النسبي يحافظ على التعددية ولكنه غالباً ما يشجع على التجزئة الحزبية مما ينعكس سلباً على الاداء البرلماني. فهو يسمح بنشأة احزاب صغيرة تؤدي دورا اساسيا في التحالف مع الاحزاب الكبيرة، فالحزب الصغير يكون تحالفه بمثابة ترجيح الكفة لصالح الاغلبية الحكومية عبر تحديده مع من سيتحالف[٤٦]، إذ يؤدي نظام التمثيل النسبي دورا مهما في تكوين الحكومة الائتلافية نتيجة اعتماده على وسائل تعزز التعددية الحزبية والتنافس بين الاحزاب في المجتمع التعددي، عبر تمثيل متوازن، ومن ثم لا بد من ائتلاف احزاب سياسية متعددة، نظراً لعدم قدرة حزب واحد على الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان مما يعني ان اداء البرلمان سيكون ضعيفا[٤٧]، فهو يوزع المقاعد على الاحزاب أو المكونات أو الاتجاهات بشكل يتوافق مع الاصوات الفائز بها كل واحد منها[٤٨]، ويراعي المساواة ويعبر بشكل حقيقي عن ارادة الناخبين بمختلف اتجاهاتهم [٤٩]، وتكون الاحزاب غير متفاوتة تفاوتا كبيرا في تأثيرها على الحياة السياسية والراي العام مما يتطلب ائتلافها من اجل تشكيل حكومة الاغلبية وهذا يضعف اداء البرلمان[٥٠].

٢- النظام المختلط

تساهم هذه الانظمة بخلق برلمان ضعيف وقد طبقت بعض الدول هذا النظام من اجل تجاوز بعض المشكلات الناجمة عن تطبيق نظام انتخابي

منفرد، لذلك اتجهت بعض الدول الى مزج اكثر من نظام انتخابي في قائمة واحدة. ومن ثم تؤدي النظم الانتخابية المختلطة الى التعددية الحزبية التي لها آثار سلبية على الاداء البرلماني[٥١]. ومن ثم فإن هندسة نظام انتخابي عادل يعد من أهم متطلبات ايجاد نظام ديمقراطي حقيقي، ولكن لا يوجد هناك نظام انتخابي مثالي ولا توجد فيه عيوب ومشاكل. ومن ثم فأن تطبيق أي نظام انتخابي لا يعني انه الحل الامثل وإنما هو الحل الانسب والاكثر قابلية للتطبيق من غيره[٥٢].

ثالثاً: هندسة النظام الانتخابي في الهند أنموذجا

تعد الهند دولة فيدرالية، تضم ٢٨ ولاية، وخمسة اقاليم اتحادية، وطبقاً للدستور الهندي، فان البرلمان يتكون من مجلسين، فضلاً عن مجالس الولايات، هذين المجلسين هما مجلس العموم ويسمى (لوك سابها)، ويتم انتخاب اعضائه عبر دوائر انتخابية فردية، أما مجلس الدولة ويسمى (راجيا سابها) فيتم انتخاب اعضائه بشكل غير مباشر عبر السلطة التشريعية في كل ولاية. ويتم انتخاب الرئيس من قبل مجلس انتخابي يضم اعضاء مجلسي البرلمان فضلاً عن المجالس التشريعية بالولايات. في حين ان نائب الرئيس يُنتخب من قبل مجلسي البرلمان فقط. وتتم الانتخابات العامة مرة واحدة كل خمس سنوات، ولكن يحق للرئيس حل مجلس العموم قبل انتهاء مدته الدستورية في حال اقتنع الرئيس باستحالة تشكيل حكومة مستقرة (كما هو الحال في عام ١٩٩١)، او بناءً على توصية من رئيس الوزراء (كما حدث في عام ٢٠٠٤). ويبقى رئيس الوزراء في منصبه طيلة المدة التي يحظى بها بدعم الاغلبية في مجلس العموم[53]. ويضع الدستور الهندي مسؤولية تنظيم وإدارة الانتخابات سواء على المستوى الاتحادي ام الولايات، على عاتق اللجنة الوطنية للانتخابات[54].

وفي التعديل الدستوري الثالث والسبعين عام ١٩٩٢، تم استحداث هيئات الولايات التي تمثل مؤسسات الحكم الذاتي المحلي وقد اسندت عملية ادارة الانتخابات فيها الى لجان انتخابية بالولايات، وهي هيئات مستقلة ومنفصلة. تألفت

اللجنة الوطنية للانتخابات في البداية من مفوض واحد للانتخابات، ولكن نتيجة التعقيد وحجم المسؤولية التي تحتاجها مهمة ادارة الانتخابات في الهند اصبحت لجنة الانتخابات تضم ثلاثة اعضاء، حدث هذا الامر بالتدرج ابتداءً من عام ١٩٨٩ ثم عام ١٩٩٣ وحتى الآن. ويتم تعيين رئيس اللجنة واعضائها من قبل رئيس الدولة لمدة ست سنوات او حتى بلوغهم سن ٦٥ عام. ويحصل اعضاؤها والرئيس على ما يحصل عليه قضاة المحكمة العليا من مزايا ورواتب. ولا يمكن عزل رئيس اللجنة إلا من قبل البرلمان وفي حالتين فقط هما سوء السلوك الثابت، او العجز، ويتم ذلك وفق اجراءات دقيقة كما هو الحال بعزل قضاة المحكمة العليا. اما الاعضاء لا يمكن عزلهم إلا بتوصية من رئيس اللجنة[55].

وبعد ان حصلت الهند على استقلالها عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٤٧. قامت الجمعية التأسيسية بوضع دستور جديد للبلاد الذي اعتمد عام ١٩٤٩. وقامت الجمعية بمناقشات على مدى ثلاث سنوات من اجل هندسة نظامها الانتخابي بما يتلاءم مع بيئته، فتوصلت الى ان افضل نظام انتخابي هو اعتماد نظام الفائز الاول (الذي تم التطرق له في المطلب الثاني من الدراسة)، وذلك من اجل المحافظة على التركيبة البرلمانية وعدم تشتتها وانقسامها، لكي تكون قادرة على تشكيل حكومة مستقرة وقوية، لا سيما وان مسألة الاستقرار السياسي كانت تعد اهم خطوة في بلد خرج حديثاً من نزاعات داخلية عنيفة وترتفع فيه نسبة الامية والفقر[56]. فتصميم النظام الانتخابي يعد احد اهم العناصر في النظام الديمقراطي لأية دولة خرجت حديثاً من الصراع، وله تأثير حقيقي وكبير على الاداء البرلماني فيها[57].

ويستند النظام الانتخابي في الهند الى الاحكام الدستورية، فضلاً عن قانونين يكملان النظام الانتخابي، وهما "قوانين تمثيل الشعب" الاول صدر عام ١٩٥٠، والثاني عام ١٩٥١. القانون الاول ينص على متطلبات الانتخابات الاساسية، مثل اعداد جداول الناخبين، وتصميم الدوائر الانتخابية، وتحديد المقاعد

في السلطة التشريعية على المستوى الوطني وفي الولايات. في حين تضمن القانون الثاني الاحكام التفصيلية للانتخابات، مثل تسجيل الاحزاب، وشروط الترشيح، واليات معالجة الصراعات الانتخابية. وتخضع الانتخابات في الهند للإشراف من قبل اللجنة الانتخابية، ولا يحق لأية محكمة ان تتدخل وتوقف تلك العملية، فلا يمكن تقديم اي طعن او اعتراض انتخابي للمحكمة العليا إلا بعد انتهاء الانتخابات. وتقوم اللجنة بنفسها بالتحقيق في اي خطأ او انتهاك لقانون الانتخابات اثناء الانتخابات. هذا الاجراء حافظ على سير الانتخابات حسب موعدها المقرر دون الحاجة الى المرافعات القضائية[58]، فاللجنة الانتخابية تتميز باستقلالها وسلطاتها الواسعة[59]، ولها صلاحية اعادة الانتخابات في اية دائرة انتخابية اذا ثبت حدوث تجاوز او تزوير فيها، ونتيجة لذلك فان العملية الانتخابية في الهند تعد حرة عادلة ونزيهة ونظامها الانتخابي له مصداقية ديمقراطية حقيقية[60]. ورغم الطبيعة الانقسامية الاثنية إلا أن النظام الانتخابي يتمتع بدعم وتأييد كبير من قبل الشعب، ويرجع جزء من هذا الدعم الى طبيعة هندسة النظام الذي يخصص مقاعد للمجموعات المحرومة مجتمعياً[61].

ومن ثم فإن، الهندسة الانتخابية تقوم بدور ناجح في تحسين اداء البرلمان وتوجيه الخلافات السياسية نحو حوار بناء قائم على احترام القواعد المشتركة لاختيار الممثلين الموثوق بهم من قبل هيئة الناخبين من اجل شغل منصب في السلطة التشريعية او التنفيذية وغيرها من مؤسسات الدولة. وفي الوقت الراهن هناك ادراك حقيقي وعلى نطاق واسع بان الضامن الاساسي لوجود برلمان قوي هو وجود نظام انتخابي مصمم بشكل يتلاءم مع بيئته المحيطة عبر مؤسسات ديمقراطية قوية مثل اللجنة الوطنية الانتخابية في الهند، التي تحظى بدعم شعبي واسع[62].

خاتمة واستنتاجات

بعد ان استعرضنا أبرز النظم الانتخابية المعتمدة في دول العالم اتضح لنا الدور المهم والحيوي الذي تقوم به الهندسة في تحسين اداء البرلمان واداء مؤسسات الدولة بشكل عام. كما اتضح لنا أن النظام الانتخابي له دور كبير في تشكيل النظام الحزبي الذي قد يكون له دور ايجابي أو سلبي على البرلمان. ومن ثم فإن نظم الانتخاب بالأغلبية تؤدي الى قيام نظام الثنائية الحزبية التي سيكون لها دور ايجابي وفاعل في الاداء البرلماني التشريعي والرقابي، مما يعني تقليص دور الاحزاب الصغيرة التي نادراً ما تحصل على مقاعد في البرلمان وان حصلت سيكون عددها قليل وغير مؤثر. فنظام الثنائية الحزبية له نتائج ايجابية كثيرة على اداء البرلمان خصوصاً التصويت على المقترحات في البرلمان والعمل الرقابي لوجود اغلبية داخل البرلمان تدعم هذه القرارات، مما يعني أن التشريعات تأخذ سياقها الطبيعي بدون تأخير. اما في ظل نظام الانتخاب النسبي تكون هناك احزاب متعددة لأنه يعطي الفرصة للأحزاب الصغيرة للمشاركة في السلطة، وربما تكون التعددية كبيرة والنتيجة هي اضطراب عمل البرلمان لان العمل داخله سيكون معقدا وبطيئا وغير مؤثر، اي عجز البرلمان في ظل وجود تحديات تواجهه في رؤيته المتكونة من تحالف احزاب كثيرة مختلفة في الرؤيا والاهداف، وسيكون اداء البرلمان ضعيفا نتيجة لتلك التعددية.

الاستنتاجات:

١. تكمن مهمة الهندسة الانتخابية في تصميم نظام انتخابي يتلاءم مع بيئته من اجل ايجاد نظام انتخابي مناسب لكل بلد حسب ظروفه، ويعكس الواقع الحقيقي للمجتمع.

٢. لكي يكون النظام الديمقراطي نظاما حقيقيا ومعبرا عن ارادة الشعب لا بد من تصميم نظام انتخابي يحقق العدالة، ولكن ليس هناك نظام يعد نظاما مثاليا

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (205-230)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

وليس فيه مساوئ، ولكن النظام الامثل هو النظام المناسب للتركيبة المجتمعية وله قابلية أكثر للتطبيق.

٣. يؤدي النظام النسبي الى تحويل الصراع داخل كل حزب سياسي من اجل الفوز بمنصب رفيع او حقيبة وزارية، هذا الامر سوف يعرقل التوافقات الحزبية بين الكتل النيابية من أجل تشكيل الحكومة مما يعني تأخير اكمال الحقيبة الوزارية.

٤. تؤدي النظم الانتخابية بالأغلبية الى تحسين اداء البرلمان التشريعي والرقابي نتيجة حصول حزب واحد على الاغلبية، مما يسهل التصويت على القرارات والقوانين وعدم تأخرها وسهولة العمل الرقابي.

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (205-230)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

الهوامش والمصادر

١() عبدالمؤمن عبدالوهاب، النظام الانتخابي في الجزائر، ط ١، دار الالمعية، الجزائر، ٢٠١٤، ص ص٥ -٧.

٢() سفين جلال فتح الله، جغرافية الانتخابات في العراق لعام ٢٠١٠، المجلد ٨، العدد ١، مجلة جامعةكركوك للدراسات الانسانية، كلية التربية، ٢٠١٣، ص٣٦٥.

٣() رفائيل لوبيز، اجهزة ادارة الانتخابات مؤسسات لادارة الحكم، مكتب تطوير السياسيات، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، واشنطن، بلا سنة طبع، ص٢١.

٤() ميسون طه حسين، النظام الانتخابي واثره في عمل البرلمان، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد١، العدد٣٣، جامعة الكوفة، كلية القانون، ٢٠١٧، ص١٤٤.

٥() ارواء فخري عبداللطيف، مبادئ النظام الانتخابي في العراق لعام ٢٠١٠، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٢، العدد ٥، جامعة تكريت، كلية القانون، ٢٠١٠، ص١.

٦() لقمان عثمان احمد والفاروق عبدالرحمن عباس، تطور النظام الانتخابي في العراق (٢٠٠٥-٢٠١٤)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة ٦، العدد ٢٣، جامعة تكريت، كلية القانون، ٢٠١٤، ص٣٢٤.

٧() فارس غازي عطيوي، فقه الانتخابات "دراسة فقهية"، حولية المنتدى، المجلد ١، العدد ١٨، المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، النجف الاشرف، ٢٠١٤، ص٢١٤.

٨() عبدالقادر عبدالعاني، الهندسة الانتخابية وعلاقتها بالنظم السياسية، دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٠، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٤، ٣٢٧.

(*) الهندسة السياسية: يعرفها (اوستن رني) بانها تطبيق للمبادئ التجريبية العامة التي تحكم السلوك الفردي والمؤسسي، من اجل تحديد وتشكيل المؤسسات السياسية بهدف حل مشكلات سياسية عملية. ينظر احمد المسلماني، الهندسة السياسية: مصر ما كان وما يجب ان يكون، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ص ٧-٢٢. كذلك: زينب مجدل، تاثير العولمة المحلية على هندسة النظم السياسية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧، ص ص ٢٧-٣٥.

٩() احمد المسلماني، المصدر السابق ص ١١.

١٠() عبد القادر عبد العالي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٥.

١١() عماد الدين حسين، الهندسة الانتخابية، جريدة الشروق، القاهرة، ٢٠١٤/٧/١. متاح على الرابط:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=01072014&id=881ac212-b021-4ccc-ae09-1e55e2e96954

١٢() عبدالرزاق المختار، في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالاً، مجلة سياسات عربية، العدد ٣٠، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٨، ص ص ٥٠-٥١.

١٣() عبد الرزاق المختار، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(*) يقول الدكتور شمران حمادي: "إن الناخبين اثناء الانتخابات يصوتون للاحزاب التي تدافع عن حقوقهم الى اقصى حد ممكن (تغليب المصلحة الخاصة للطائفة على المصلحة الوطنية بشكل كبير جداً) فالاتفاقات الانتخابية تؤدي الى زيادة تفوق الاحزاب المتطرفة أكثر من ميلها نحو تفوق الاحزاب المعتدلة، فالناخب يتجه للتصويت لها من أجل تحقيق مصلحة فئته مما يؤثر على سير العملية الديمقراطية". ينظر: شمران حمادي، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، ط١، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٢، ص ص١٨٠-٢٠٠.

١٤() بنيامين ريلي، الانظمة الانتخابية في المجتمعات المنقسمة، ترجمة: سهيل نجم، متاح على الرابط:
http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati(15)/akhbar_aldimocrati(15)/218.htm

١٥() زينب مجدل، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

(*) الجودة الديمقراطية: هي الديمقراطية الجيدة التي تقدم بنية مؤسساتية مستقرة تحقق الحرية والمساواة بين المواطنين عبر العمل الشرعي للمؤسسات. ينظر: مراد بن سعيد، جدلية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي دراسة في مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد عام٢٠١١، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل، العدد٥، الجزائر، ٢٠١٦، ص١٣.

١٧() زينب مجدل، المصدر السابق، ص٣٤.

١٨() عبدالقادر عبدالعاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٩.

(**) الابتكار الانتخابي: ويقصد به تقديم تجارب انتخابية مبتكرة وفق معايير عالية والاستفادة من التقنيات الحديثة، مثل (نظام التصويت الالكتروني) هذا النظام الذي يقدم سرعة فائقة في اعلان

نتائج التصويت ويسهل اجراءات التصويت بما يضمن تحقيق اعلى معدلات الرضا للناخبين. ينظر: طارق هلال، الابتكار في الانتخابات، متاح على الرابط الالكتروني الاتي:
https://www.mubasher.info/news/3232596/

٢٠() حيرش جمال، النظام الانتخابي واثره على المشاركة السياسية في الجزائر ١٩٩٩-٢٠١٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧، ص ص ٥-٦.

(21) رابح لعروسي، الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني، دفاتر السياسة والقانون، العدد ٦، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص٦٩.

٢٢() حسن تركي، النظام الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: محافظة ديالى انموذجاً، مجلة كلية اليرموك الجامعة، العدد ١، كلية اليرموك الجامعة، ٢٠١٣، ص٧.

٢٣() افاق محمد صادق وفيصل محمد صالح، المعهد الاقليمي لدرايات الجندر والتنوع والسلام والحقوق، سلسلة كتيبات تجارب الدول في النظم الانتخابية، السودان، ٢٠١٥، ص٦.

٢٤() ارواء فخري عبداللطيف، مصدر سبق ذكره، ص٤.

٢٥() شبكة المعرفة الانتخابية آيس، لمحة عامة حول النظم الانتخابية، متاح على الرابط:
http://aceproject.org/about-ar?set_language=ar

٢٦() عدنان عودة، النظام الانتخابي الفلسطيني وتاثيره على النظام السياسي والحزبي، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ٢٠٠٤، ص١٣.

٢٧() مرتضى احمد خضير، النظام الانتخابي في العراق قضايا واشكاليات، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٢، العدد ٢٠، ٢٠١٣، ص ١٧١.

٢٨() محمد عبدالغفار، النظم الانتخابية في العراق وتونس ولبنان وتركيا، المعهد الاقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام والحقوق، سلسة كتيبات تجارب الدول في النظم الانتخابية، السودان، ٢٠١٥، ص١٨.

٢٩() حسن تركي عمير، مصدر سبق ذكره، ص ص٩-١١.

٣٠() اريند ليبهارت واخرون، اوراق ديمقراطية الحكومات التمثيلية واليات الانتخاب، تحرير: ايليانا غوردون، العدد ٤، سلسة اوراق ديمقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، السويد، ٢٠٠٥، ص٢٠.

٣١() اندرو رينولدز واخرون، اشكال النظم الانتخابية، ط٢، ترجمة: ايمن ايوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، ٢٠١٠، ص٤٦.

٣٢() منصور محمد احمد وجمال جبريل، تعزيز سيادة القانون في مصر، جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية بالتعاون مع الوكالة الدولية السويدية للتعاون الانمائي، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١١.

٣٣() جهاد حرب، تاثير النظام الانتخابي على الاداء الرقابي للمجلس التشريعي، سلسلة تقارير قانونية ٢١، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، بلا سنة نشر، ص ١٣.

٣٤() خضير الغانمي، نظم الانتخاب واحتساب الاصوات واثرها في الانظمة الديمقراطية، اهل البيت، العدد ١٧، جامعة اهل البيت، كربلاء، ٢٠١٥، ص٢٩٤.

٣٥() بوشنافة شمسة، النظم الانتخابية وعلاقتها بالانظمة التحزبية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١، ص٤٦٤.

٣٦() عبدالكريم حسين واحمد حميد عباس، الانتخابات البرلمانية في استراليا ٢٠٠٦، مجلة السياسية والدولية، العدد ٣٥-٣٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص١٢٦٦.

٣٧() ناظم نواف الشمري واسراء احمد جياد، النظم الانتخابية دراسة التحول من النظام العنصري الى النظام الديمقراطي التعددي في جمهورية جنوب افريقيا ١٩٩٤-٢٠٠٩، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ١٠٦.

٣٨() اندرو رينولدز وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

٣٩() فريق الحكم الديمقراطي، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات، دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة، مكتب السياسات الانمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائية، نيويورك، ٢٠٠٩، ص٩.

٤٠() محمد علي، النظام الانتخابي ودوره في تفعيل مهام المجالس المنتخبة في الجزائر، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٦، ص١٩٩.

٤١() بن سليمان عمر، تاثير نظام الانتخاب على الاحزاب في الجزائر ١٩٨٩-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٣، ص ص١٤١-١٤٣.

٤٢() زياد خلف نزال، الاحزاب السياسية واثرها على النظام السياسي في العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٢، السنة ٢، العدد٢، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ص١٩١.

٤٣() زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في اصلاح النظم السياسية، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥، ص١٢٧.

٤٤() محمد حسن دخيل، دور الثنائية الحزبية في الحياة السياسية (بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية انموذجاً)، مجلة كلية الاسلامية الجامعة، المجلد ٧، العدد١٩، النجف الاشرف، ٢٠١٢، ص٢٩٠.

٤٥() علي عباس خلف، النظم الانتخابية واثرها على تشكيل الحكومة، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد ١٤، العدد٤١، جامعة واسط، ٢٠١٨، ص٥٣٨.

٤٦() بن سليمان عمر، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤١-١٤٣.

٤٧() سمير داؤود سلمان و لمى علي فرج، الحكومة الائتلافية واثرها على النظام السياسي، مجلة الاداب، العدد ١٠٢، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٣٩.

٤٨() منى جلال عواد، النظم الانتخابية البرلمانية المعتمدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة اداب الفراهيدي، العدد ١٩، جامعة تكريت، ٢٠١٤، ص٤١٠.

٤٩() بشار نصرالدين محمد ومازن مزهر عواد، نظام الانتخابات في العراق واثره على الحرية السياسية، مجلة دراسات البصرة، السنة ١٣، العدد ٣٠، جامعة البصرة، ٢٠١٨، ص٢١٠.

٥٠() نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٥٦.

٥١() علي عباس خلف، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٧.

٥٢() ستار جبار الجابري، انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٨ روية لصياغة قانون جديد للانتخابات، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٢-٧٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص١٨.

(53) اندرو رينولدز واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

(54) ألان وول واخرون، الهند: تجسيد استقلالية الادارة الانتخابية، ترجمة: ايمن ايوب، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، ٢٠٠٦، ص٢٤٧.

(55) ألان وول واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧.

(56) اندرو رينولدز واخرون،مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (205-230)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

(57) اندرو اليس واخرون، التصويت من الخارج، ترجمة: عماد يوسف، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بالتعاون مع العهد الانتخابي الاتحادي المكسيكي، السويد، ٢٠١٢، ص٤٥.

(58) ألان وول واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٦.

(59) اريند ليبهارت واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

(60) رغد نصيف جاسم، التعددية السياسية في اسيا (الهند وماليزيا انموذجاً)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٤٤، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص٨٣.

(61) اريند ليبهارت واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

(62) فريق الحكم الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص١.